

## اقتصاد

عصام شلهوب

اصلاح المالية العامة: بوابة لعهد جديد  
جذب الإستثمارات وتحقيق الإستقرار

اصلاح المالية العامة ليس مجرد اجراء اقتصادي بحت، بل هو خطوة اساسية في مسيرة النهوض بالمجتمع واستعادة الثقة بين الدولة ومواطنيها. انه رحلة تصحيحية تعالج خلالها التشوهات المالية، وتبنى من خلالها جسور جديدة بين الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة

ايجابيات الاصلاح كثيرة تمتد من تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني الى جذب الاستثمارات المحلية والدولية، وتحقيق الاستقرار المالي الذي يمهّد الطريق لنمو اقتصادي مستدام. في ظل ادارة مالية شفافة ومسؤولة، تتعزز قدرة الدولة على تقديم خدمات افضل للمواطنين، من صحة وتعليم الى بنى تحتية قوية، ما يعيد الحياة الى قلب الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

مسار شاق لكنه مليء بالوعود. حين تتلاقى الارادة السياسية مع الحكمة الاقتصادية، يصبح الاصلاح المالي بوابة لعهد جديد، حيث يغدو المستقبل اكثر اشراقا، والعدالة اكثر قربا، والتنمية اكثر شمولاً. "الامن العام" التقت المحامي كريم زاهر نائب رئيس مجلس ادارة مبادرات سياسات الغد.

■ ما ابرز التحديات التي تواجه المالية العامة في لبنان اليوم؟

□ بحكم الازمات المتتالية والهدر والفساد المستشري والشح المالي، تولد نوع من اللاعدالة واللامساواة التي ولدت لدى الشعب اللبناني والمكلفين نظرة سلبية الى الضرائب بشكل عام، كما يثقن من غياب الدور الرادع وبالتالي الى سهولة المخالفة؛ الامر الذي حمل الاغلبية على التخلف عن القيام بموجباتهم المواظية والتضامنية، والتهرب من تسديد الرسوم والضرائب والمتوجبات الاخرى المستحقة، مما اوقع المالية العامة في عجز متعاقب ومتعاظم مع حجم الانفاق غير المضبوط وغير المجدي

احيانا والهدر؛ كما استتبع دخول البلاد مع غياب المساءلة والمحاسبة والاصلاح في حلقة مفرغة من الدوران لا نهاية لها. ومن النافل القول ان هذا الواقع لن يستقيم اذا ما تم التوافق على تحييد الاقتصاد والمالية العامة والسير قدما في تغيير بنيوي حقيقي واصلاح فعلي، لاسيما في المالية العامة من دون الحاجة الى عقد تسويات سياسية مع مختلف الاحزاب والزعامات.

■ ما الدور الذي تلعبه السياسات الضريبية الحالية في الازمة المالية؟

□ نظامنا الضريبي اصبح مترهلا وغير فعال ولا يتلاءم مع التطورات والعمولة وتوسع شبكات التواصل والتبادل التجاري الدولي، فضلا عن اهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها معظم الدول. سمات هذا النظام عدم الفعالية واللاعدالة بسبب قيامه اولا على الضرائب النوعية التي تتيح التهرب الضريبي، والاقتصاد غير النظامي. طغيان الضرائب غير المباشرة التنازلية، يعمق اللاعدالة الضريبية، وبالتالي يحفز الاقتصاد الريعي والاستهلاكي على حساب الاقتصاد المنتج والعدالة الضريبية. اما الخلل الرئيسي، فهو ناتج من ضعف تحصيل الضرائب المتوجبة، وتكبير الدخل، وزيادة الانتاج الفعلي قبل اي شيء آخر. اول غيث المعالجة هو محاربة التهرب والتهرب الضريبي الذي له اوجه عديدة وكلفة عالية على خزينة الدولة.

■ ما هي المقترحات المطروحة لإعادة هيكلة النظام الضريبي في لبنان؟

□ يجري حاليا من خلال لجنة وزارية، بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي وخبراء متخصصين، الاعداد لاصلاح جذري لقانون ضريبة الدخل لتحديثه وتطبيق مبدأ الضريبة الموحدة على الدخل التي تمثل الاصلاح الاساسي الذي يعول عليه لتحقيق عدالة ضريبية واجتماعية، مع تحسين الجباية وتأمين الالتزام ومحاربة الغش والتهرب والاقتصاد الخفي الموازي. يتضمن المشروع ايضا سلة من الاصلاحات الاخرى البنوية والهيكلية، كمبدأ تكليف المجموعات كوحدة متكاملة، ووضع ضوابط لعمليات "التجنب والتهرب"، وتحديث وتسهيل انظمة التصريح والتدقيق وغيرها من الامور المهمة. من المقترحات ايضا، الاسراع في اتخاذ تدابير عملية متطورة لتفعيل الالتزام وتحسين الجباية. كما يمكن في مرحلة انتقالية وبهدف تقوية وتحفيز المواظية الضريبية واقناع المكلفين بجدوى مساهمتهم التضامنية، استحداث ضرائب تخصيصية، لجهة اشراك فئات مستفيدة من الوضع المستجد مع انهيار العملة وتأزم القطاع المصرفي، واعتماد سياسة ضريبية تحفز الانتاج مع مروحة من الحوافز الجديدة المدروسة، وتزيد في المقابل العبء الضريبي على النشاطات التي لا تساهم في تأمين قيمة مضافة للاقتصاد او الانتاجية او تكون مضرّة بالبيئة والصحة.

■ كيف يمكن تعزيز الشفافية والمساءلة في ادارة المالية العامة؟

□ لما كانت الالية التقليدية الحالية لعرض



نائب رئيس مجلس ادارة مبادرات سياسات الغد المحامي كريم زاهر.

كذلك يتعين الحرص على اشراك اصحاب الشأن والمواطنين وهيئات المجتمع المدني، بصورة مستمرة في النقاش العام، الذي يسبق اقرار الموازنة السنوية والقوانين المالية والقوانين الاخرى ذات الأهمية، بما يضمن الديمقراطية التشاركية الفعلية على اكمل وجه.

■ ما ابرز العقبات السياسية التي تعرقل تنفيذ الاصلاحات المالية؟

□ اهم العقبات، خطف السلطة والقرار السياسي من قلة تتحكم بالمسار والمصير منذ عقود وتعيد انتاج نفسها. وهي بالتالي رافضة لأي تغيير نظامي، وعصية على اي اصلاح فعلي لاسيما في المالية العامة حتى لا تكتشف ارتكاباتها الماضية والحاضرة، مما يعرضها للمحاسبة القانونية والشعبية، ويحررها تاليا من اداة السيطرة والتفرد والتفلة من العقاب.

■ كيف يمكن التغلب على مشكلة التهرب الضريبي؟

□ يقتضي تطبيق القوانين المرعية والحد من الفساد والمحسوبية في الادارة. وتنفيذ تدابير نصت عليها القوانين والانظمة الحديثة، مثل اكمال الاجراءات المحددة في قانون الموازنة رقم 144 تاريخ 2019/7/31 بالنسبة الى المسح الميداني الذي تجريه البلديات للمؤسسات التجارية والصناعية والتجارية الواقعة في نطاقها والمرخص لها مع تحفيز مالي للبلديات (بحيث تخصص لها نسبة من المبالغ المحصلة من المخالفين و/او المتهربين)، اضافة الى تدابير واجراءات لمعاقبة المخلفين او المتقاعسين. من المتاح عمليا ايضا وبصورة مكملة، تفعيل الالتزام الضريبي ومكافحة التهرب والتهرب بجملة من الوسائل العصرية المتاحة، مثل تعميم الرقم الضريبي الموحد لجميع المواطنين والمقيمين الاجانب على الارض اللبنانية، وربطه برقم الهوية او الاقامة مع الزام استعمال الرقم في سياق اي عملية

علينا اصلاح قانون  
ضريبة الدخل واعتماد  
الضريبة الموحدة

الواردات والنفقات في الموازنة تعتمد على الفصول والبنود، فان ذلك من شأنه اطالة المناقشات البرلمانية ومنع السلطة التشريعية من ممارسة سلطة رقابة فعلية على اعمال الحكومة، وبصورة عامة على السياسة التي تعتمدها هذه الاخيرة، والنتائج التي تتوصل اليها، لاسيما مع غياب او تخييب قطوعات الحسابات بخلاف الدستور. فقد اصبح من الملح من جهة اولى، الانتقال من ميزانية البنود الى ميزانية المهام على شكل القانون التنظيمي العصري. ان احلال مبدأ الصدقية وتكريسه على عمليتي اعداد الموازنة وتنفيذها، فضلا عن موجب النتيجة والمساءلة. من شأن هذا الامر، ان يضيف على عملية التصويت الذي يجريها البرلمان على الموازنة معنا سياسيا حقيقيا، اي مراقبة فعلية لأعمال الحكومة، التي تفترض التثبت من تحقيق النتيجة بدلا من التصويت على الوسيلة الممنوحة لها، مع ما يستتبع ذلك من نتائج لجهة المساءلة السياسية السنوية، وطرح الثقة بالحكومة المتقاعسة عن تنفيذ برنامجها وعودها، او بالوزير المقصر في تأدية مهامه وموجبته. من جهة موازية

اخرى، ينصب العمل على تحسين الادارة المالية للمال العام من خلال معايير تقييم اداء ومحاسبة دورية للمسؤولين واولياء الامر. من هذا المنطلق، يتعين اعتماد معايير ادارة المالية العامة الدولية التي تقوم على ستة ابعاد رئيسية، بما في ذلك الصدقية والشفافية والشمولية في المالية العامة، واعداد الموازنة على اساس السياسات وتنفيذها، كذلك المحاسبة والابلاغ، والفحص الخارجي والتدقيق. هذا، فضلا عن اصلاح نظام المؤسسات التي تملكها الدولة لفرض الانضباط المالي، وتحسين الحوكمة، وتفعيل الاداء على غرار القطاع الخاص، اضافة الى تسهيل تخصيص الموارد بكفاية وصوابية.

# فروج الشمس

## الشمس

## فخرج مثل الشمس

Bourj Hammoud  
Mirna Shalouhi Highway

70210000

01 24 03 03

faroujalshams.com

الإصلاحات ان تبني هذه الإصلاحات على نظرة شاملة تحرص من جهة أولى على تحسين الأوضاع المعيشية من خلال استحداث شبكة امان وحماية اجتماعية فاعلة لتدارك نتائج الاجراءات الإصلاحية الضرورية في المالية العامة. ومن جهة اخرى، مراعاة متطلبات نشوء او نهوض جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية والواعدة مع اعتماد حوافز ذكية وفعالة تشجع الاستثمار والانتاج وتخلق فرص عمل. ما من شأنه ان يحسن مستوى المعيشة مع الدخلين القومي والفردي، ويؤمن مقومات العدالة الاجتماعية وحماية مصالح الفئات والشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة. في الوقت نفسه، ثمة حاجة ماسة للتخلص من كل اشكال الاحتكارات التي لطالما شوهدت بنية الاقتصاد اللبناني، ومثلت بابا من ابواب تحاوص النفوذ المالي والتجاري، التي حالت دون المنافسة البناءة والمشروعة، وحالت ايضا دون تحقيق تنمية مستدامة.

■ ما هو دور المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) في دعم الإصلاحات؟  
□ دور هذه المؤسسات يختلف باختلاف الظروف والاتفاقات، ويمكن ان يتضمن ايا من المهام التي تدخل عادة ضمن نطاق موضوعها ومهامها، كالاقتراض والمشورة (المساعدة) والتقييم والمشاورات، واستصدار التوصيات على غرار ما يقوم به صندوق النقد الدولي بمقتضى المادة الرابعة من اتفاقية تأسيسه. من المهم الاضائة هنا، على ما يمكن ان تقدمه تلك المؤسسات من مساعدة ودعم لبناء القدرات في الادارة العامة، وفتح المجال لتحقيق الإصلاحات ومن ضمنها تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات عديدة، وتصميم وتنفيذ سياسات ضريبية وادارية اكثر فعالية، ادارة الانفاق، سياسات النقد والصراف، الرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، فضلا عن الاطر التشريعية والاحصاءات.

### يجب الانتقال من ميزانية البنود الى ميزانية المهام

### اهم العقبات خطف السلطة والقرار السياسي

يقتضي تحسين وتحسين استقلالية وفعالية القضاء، وآليات حل النزاعات لاعطاء الثقة والامان للمستثمر.

■ ما هو التأثير المتوقع لإعادة هيكلة الدين العام على الاقتصاد اللبناني؟  
□ لا يمكن احياء الاقتصاد واعادة الثقة الى المستثمرين قبل حل موضوع الدين العام وخصوصا موضوعي الودائع العالقة في المصارف منذ تشرين الاول 2019، وموضوع الدين المترتب لحاملي الاسناد السيادية، لكي يتمكن لبنان من الولوج مجددا الى الاسواق العالمية للاقتراض واجراء اصدارات مما يسمح له بإعادة هيكلة دينه بطريقة منتظمة ومستدامة. من هذا المنطلق، يقتضي انصاف المودعين قدر الامكان مع تعويضهم تعويضا عادلا، بالتزامن مع عملية اعادة هيكلة القطاعين المصرفي والمالي. على ان يستتبع ذلك، تدخل وتعاون كل السلطات، لاسيما منها الاشتراعية لوضع تنظيمات ملائمة او تطوير التنظيمات والتشريعات القائمة، بناء على قواعد ومعايير عادلة وشفافة وعصرية. مع الاخذ في الاعتبار حجم الاحتياطي المتوافر بالعملات الاجنبية من جهة، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية من جهة اخرى.

■ كيف يمكن للإصلاحات ان تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة؟  
□ يقتضي لتحقيق الغايات المرجوة من

ادارية او تجارية لتسهيل التتبع. كما يمكن وضع الخوارزميات واليات الحوسبة من بعد، لمعالجة البيانات الحاسوبية للمكلفين من خلال واجهات الكترونية تسمح بكشف الثغرات وملاحقة المتهربين، واعتماد نظام وتكنولوجيا قواعد البيانات المتسلسلة، مع ربط الادارات والهيئات في ما بينها لخفض امكانات التستر والتهرب والتهرب (وخصوصا الجمركي) وتعزيز الشفافية، بحيث يتم ربط الحواسيب في ما بينها مع قاعدة احصائية متلازمة. من هذا القبيل، يقتضي ايضا اصلاح النظام الضريبي القائم، والانتقال في التكلفة بالنسبة الى الاشخاص الطبيعيين من مبدأ الاقليمية الى مبدأ الاقامة. كذلك اعتماد نظام الضريبة الموحدة على الدخل بشروطها التصاعدي على مجمل اليرادات، مهما كان مصدرها، في الداخل او الخارج، مع مراعاة المعاهدات الضريبية النافذة.

■ كيف يمكن ان تعيد الثقة الى المستثمرين المحليين والدوليين؟  
□ البحث في سبل اعادة اطلاق الاقتصاد واعادة ثقة المستثمرين، لا يقتصر في الحقيقة على الإصلاحات المالية، بل يستدعي ايضا رزمة من الاجراءات المواقية والمتممة اهمها: اجراء مسح شامل للوضع وللواقع على الارض يحاكي الظروف الفعلية والحقيقية وخصوصية البلد، بغية تحديد القطاعات الواعدة او التي يملك لبنان فيها قيمة مضافة او تفضيلية مع الانطلاق من خطة ماكنزي، وذلك بعد اعادة تأهيلها وادخال بعض التعديلات عليها، على ان يتوافق ذلك مع سعي جدي لتخفيض كلفة الانتاج وتنوعه. كما يقتضي اعادة النظر في التشريعات القائمة وتطويرها ومواءمتها مع الاهداف المعلنة، والغاء المعوقات التي تعترض العمل والاستثمار في المناطق، وتطوير البنى التحتية وطرق المواصلات والخدمات الادارية. ولكي نعيد لبنان الى خارطة العالم المتقدم، ونجعل منه مقصدا ومرتعا مربحا لأي استثمار منتج،